برميل النفط يرتفع إلى 54.06 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 56 سنتا في تداولات اول أمس الاثنين ليبلغ 54ر06 دولار أمريكي مقابل 53ر50 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أكثر من 3 في المئة اول أمس على وقع تهديدات تركيا بوقف تدفقات النفط من إقليم كردستان العراق باتجاه موانئها.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 16ر2 دولار ليصل عند التسوية إلى مستوى 02ر59 دولار كما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 56ر1 دولار ليصل إلى مستوى 22ر52 دولار.

رغم الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد

الصالح: وفرنا 3.27 مليار دولار من النفقات الحكومية خلال العام المالي 2016-2017

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح إن الحكومة نجحت في توفير أكثر من مليار دينار كويتي (27ر3 مليار دولار أمريكي) من النفقات الحكومية خلال العام المالي 2016–2017 رغم جسامة التحديات التي تفرضها طبيعة الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الكويتي في الوقت الراهن.

وأضاف الوزير الصالح في كلمته الافتتاحية لمؤتمر (يورومني – الكويت 2017) في دورته التاسعة امس الثلاثاء أن دولة الكويت بدأت منذ العام الماضي تنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادي يهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءة الأداء الحكومي بشقيه المالي والإداري.

أنس الصالح

- احتياطات هيئة الاستثمار نمت بنسبة 34 بالمئة خلال السنوات الخمس الماضية
- اقتصادنا ما زال معتمدا على مورد وحيد وناضب ونعمل على ترشيد الإنفاق العام
- الجهاز الحكومي المتضخم يواصل استيعاب العمالة الوطنية وسوق العمل به اختلالات
- الكويت بدأت تنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادي بهدف تنويع مصادر الدخل
- الإيرادات غير النفطية نعمل على تعزيزها وتحسين كفاءة الأداء المالي الحكومي
- الإدارة المالية تسعى إلى مواجهة الأعباء والتداعيات التي فرضها انخفاض النفط

الإدارة المالية

وأوضح أن الإدارة المالية للدولة سعت منذ بداية الانخفاض الحاد في أسعار النفط بالتعاون مع مختلف الأجهزة الاقتصادية الحكومية إلى مواجهة الأعباء والتداعيات التي فرضها هذا الانخفاض من خلال تفعيل وتبني سياسات وإجراءات حصيفة تتناسب مع متطلبات المعطيات الجديدة.

وجاء في نص كلمته: ينعقد مؤتمرنا في وقت تتشكّل فيه ملامح كويت جديدة، وأطر مستقبل واعد لاقتصادنا الوطني،،، ومستقبل نعمل جميعا بمثابرة واخلاص على ترسيخ قواعده، مع إدراكنا الكامل بأن الطريق إلى ذلك المستقبل مليئ بالصعاب والتحديات.

وتابع: كلنا يعلم جسامة التحديات التي تفرضها طبيعة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي في الوقت الراهن، ولا أجد حاجة إلى الاستفاضة أو الاسهاب في عرضها فاقتصادنا ما زال معتمدا على مورد طبيعي وحيد وناضب وهو النفط،،، وتهيمن الحكومة على هيكل النشاط الاقتصادي في ظل دور محدود للقطاع الخاص، وتعاني منظومة الأسعار والحوافز من انحراف شديد عن آليات السوق الحرة، كما يعاني سوق العمل من اختلالات جوهرية حيث يواصل الجهاز الحكومي المتضخم استيعاب معظم العمالة الوطنية،،، في ظل تضاؤل قدرة السوق على توفير فرص عمل منتجة وكافية للأعداد المتزايدة من المواطنين الداخلين الى سوق العمل.

وأضاف منذ بداية الانخفاض الحاد في أسعار النفط فقد سعت الادارة المالية للدولة، بالتعاون مع مختلف الأجهزة الاقتصادية الحكومية، الى مواجهة الأعباء والتداعيات التي فرضها هذا الانخفاض، من خلال تفعيل وتبني سياسات واجراءات حصيفة تتناسب مع متطلبات المعطيات الجديدة، وبدأت دولة الكويت منذ العام الماضي بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي يهدف الى تنويع مصادر الدخل، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وترشيد الانفاق العام، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي بشقيه المالي والإداري.

الإنفاق العام

وذكر: بعد سنة من العمل، اترك لحضراتكم الحكم على ما تحقق ، فقد تم ضبط سقف ومعدل نمو الإنفاق العام، ومعالجة بعض مواطن الهدر في بنود هذا الإنفاق وينتظرنا المزيد، ووقف التوسع غير المنضبط في إنشاء هيئات ومؤسسات عامة، وتسريع عملية تحصيل مستحقات الدولة المتأخرة، ووقف التوسع العشوائي في إنشاء الكوادر الوظيفية الخاصة، والتحول من نظام الموازنة السنوية إلى نظام موازنة الأجل المتوسط، وتم الحد من التجاوزات في مجالات مثل مخصصات دعم العمالة الوطنية، وأنظمة المساعدات الاجتماعية، وينتظرنا المزيد والمزيد من العمل، والحصيلة هي توفير أكثر من مليار دينار من النفقات الحكومية خلال العام المالي 2016/2017.

وقال: أخيرا وقبل أسبوعين تم اطلاق مرحلة الاكتتاب العام في أول مشروع شراكة وهو المرحلة الأولى من محطة الزور الشمالية للطاقة الكهربائية، بينما يجري التجهيز لترسية العطاءات الخاصة بثلاثة مشروعات شراكة أخرى، هي محطة كبد للنفايات الصلبة، ومشروع شبكة الصرف الصحي في أم الهيمان، ومشروع تطوير وادارة مدارس حكومية.

وذكر: كما أثمرت جهود الإصلاح في تطوير الخدمات الحكومية لقطاع الأعمال، حيث تم خفض المدة اللازمة للحصول على التراخيص التجارية وإنشاء الشركات، وخفض عدد الأيام التي تستغرقها عملية تسجيل ملكية الأراضي، وتم خفض المدة اللازمة لتصدير البضائع والسلع، كما حققنا نجاحاً ملموساً على صعيد استقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي والتي ساهمت في توفير أكثر من 1,000 فرصة عمل محلية حتى اليوم، وعزز بنك الكويت الصناعي والصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هذا النجاح عبر تمويل أكثر من 900 مشروع منذ عام 2015.

واورد: من الانجازات التي تستحق الاشادة والاعتزاز هي النجاح الباهر الذي حققته الكويت في عملية إصدار السندات وادارة ملف الدين العام،،، فلقد حظيت عملية الإصدار باقبال كثيف وواسع وتغطيات فاقت حجم المعروض منها،،، وتفوقت على عمليات مماثلة في الخليج،،، وكنا قد جهزنا لهذا الحدث بإنشاء لجنة لإدارة الدين العام وإدارة متخصصة لها،،، لتكون مسؤولة عن رسم استراتيجية حصيفة للدين العام تأخذ في اعتبارها،،، عند اختيار المزيج الأمثل منأدوات الدين المحلي والخارجي،،، الحفاظ على الاحتياطاتالمالية للدولة،،، وحجم السيولة المتاحة للقطاع المصرفيالمحلي،،، بما يضمن المحافظة على التصنيف الائتماني السياديللدولة وعدم استنزاف الاحتياطي العام.

هيئة الاستثمار

وبين: لا يفوتني في هذا المقام التأكيد على متانة احتياطيات وأصول الدولة التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار، والتي تشكل صمام أمان لاقتصادنا الوطني في وقت الأزمات، ولمستقبل الأجيال القادمة، وتعزز من الجدارة الائتمانية العالية للدولة، ومن الأهمية الاشارة في هذا السياق الى النمو الملموس الذي حققته أصول الهيئةخلال السنوات الخمس الماضية، والذي زاد عن 34%، وكذلك الاشارة الى أن العائد السنوي على هذه الأصول يتماشا مع ما يماثلها من الصناديق السيادية.

كما قال: بعد العمل لأكثر من عام على إصلاح الهيكل الاقتصادي والبيئة الاقتصادية للدولة،،، نرى تحسن ملحوظ في أداء بورصة الكويت، و نرى تطور في بيئة الإعمال، ونرى زيادة في ثقة المستثمر المحلي والعالمي والجهات العالمية في اقتصادنا، لقد سجلت مؤشرات الأسعار والتداول في بورصة الكويتخلال الفترة المنقضية من هذا العام تحسنا ملموسا، حيث ارتفع المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولةخلال الأشهر الثمانية الأولي من عام 2017 بنسبة 137% ، مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2016، وخلال ذات الفترة، ارتفعت مؤشرات الأسعار بنحو 20% للمؤشر العام للأسعار ، ونحو 13.2% للمؤشر الوزني، وعلى صعيد أداء الشركات المدرجة، ارتفعت الأرباح نصف السنوية للشركات الكويتية المدرجة بنسبة 16% ، مقارنة بالنصف الأول لعام 2016.

وتابع: ولابد من أن أشيد هنا بجهود هيئة أسواق المالوشركة البورصة وشركة المقاصة فقد كان للهيئة دور هام في استيفاء شروط عضوية الهيئة في المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الإيسكو)،،، ورفع جهوزية البورصة للترقية الى مؤشر (فوتسي) العالمي للأسواق الناشئة.

الأوساط المالية

وبين: ولقد كان لتلك التطورات الإيجابية صداها الحسن في الأوساط المالية الدولية، ولا أدل على ذلك من تقرير وكالة التصنيف الائتماني العالمية " موديز " ،الذي صدر في 19 سبتمبر الجاري، والذي احتفظت دولة الكويت بموجبه بتصنيفها الائتماني السيادي المتقدم عند AA2 مع نظرة مستقبلية مستقرة، وقد أكد التقرير على أن دولة الكويت قد أثبتت قدرة كبيرة على امتصاص صدمة انخفاض أسعار النفط،،وان تصنيفها مدعوم بمركزها المالي القوي بصورة استثنائية بفضل أصولها السيادية، وبفضل وجود قدرة مؤسسية عالية على التنفيذ التدريجي لبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي، كما أشادت الوكالة بخطوات الاصلاح التي أنجزتها الكويت حتى الآن.

وأوضح : انني اذ أتطلع باعتزاز لما تحقق حتى الآن، والى ما من الله به على الكويت من موارد ومقومات وامكانيات، أؤكد لكم ومن موقع المسؤولية ثقتي الكاملة بأن القيادة الحكيمة للدولة، ممثلة في حضرة صاحب السمو أمير البلادالشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، مسنودة بقدرات وطاقات أبناء وبنات الكويت الخلاقة والمبدعة، عازمة وقادرة على التصدي للتحديات التي تواجهنا ، وهي لن تدخر جهدا في سبيل تحقيق النقلة النوعية المستحقةفي القاعدة الاقتصادية،،، من خلال برنامج وطني شامل للإصلاح الاقتصاديبيضمن لأجيالنا القادمة مستقبلا زاهرا وعيشا كريما.

في ختام كلمتي لا يسعني إلاّ أن أتوجه لحضراتكمبالشكر والتقدير، مؤكدًا على ثقتي من أن هذا الجمع الكريم، بما يضمه من نخبة مرموقة من أهل الاختصاص في مجال المال والاقتصاد، من شأنه أن يُهيئ فرصة طيبة لإثراء الحوار والنقاشات، والخروج برؤى ومقترحات بناءة تنير لنا سبيل الرشاد .

البنك المركزي

ومن جهته قال محافظ بنك الكويت المركزي، الدكتور محمد يوسف الهاشل، في "مؤتمر اليورومني" الذي تستضيفه الكويت: إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث إليكم مجدداً في هذا المنتدى وللعام الخامس على التوالي، متوجهاً في البداية بجزيل الشكر والإمتنان إلى بانكس على دعوته الكريمة لي للتحدث أمام هذا الجمع الكريم، وعلى حسن تقديمه لهذا المنتدى.

وتابع: تتمحور أعمال المؤتمر لهذا العام حول "التحديات المالية وفرص التمويل"، وهو موضوع يشكل جانباً حيوياً من مهام بنك الكويت المركزي بصفته السلطة النقدية والرقابية، وفي دوره المؤثر والفعال في توجيه تدفق المدخرات الوطنية نحو الاستثمار.

واضاف: من هذا المنطلق، فإننا ندرك بأن واجبنا في الحفاظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي ليس هو الهدف النهائي في حد ذاته، بلهو وسيلة لتحقيق غاية مهمة ألا وهي ترسيخ النمو وتحقيق الرخاء الاقتصادي، حيث يلعب القطاع المالي دوراً هاماً لبلوغ تلك الغاية.

وذكر: هنا قد يكون من المناسب العودة بالذاكرة إلى الوراء لكي نسترجع جميعاً الآثار التي نجمت عن إخفاق الجهات الرقابية في القيام بمهامها على نحو فعّال، حيث يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للأزمة المالية العالمية التي أوقدت شرارتها الأولى أزمة قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والتي ما لبثت أن انتشرت عدواها لتطال جزءاً كبيراً من النظام المالي العالمي. ولا شك فإن الانهيار المالي الذي أعقب تلك الأزمة ترتب عليه عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي، حيث شهد الناتج العالمي تراجعاً حاداً، وتباطؤاً ملحوظاً في معدلات النمو، وارتفاعاً كبيراً في مستويات البطالة في شتى دول العالم، وعلى وجه الخصوص في الاقتصادات المتقدمة. وضمن هذا السياق، تشير بعض التقديرات إلى أن الخسائر التراكمية منذ اشتعال فتيل الأزمة المالية العالمية قد بلغت نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، علماً بأنهذه التقديرات لا تشمل التكلفة الاجتماعية الناتجة عنارتفاع معدل البطالة وخسارة الناتج.

واورد: بذات الأهمية، تعرض قطاع الخدمات المالية العالمية لاهتزاز ثقة الجمهور. فالانحراف في السلوك المهني واختلال الهياكل التحفيزية أديا إلى العديد من التجاوزات في العمل المالي، مما أدى إلى زعزعة ثقة الجمهور، وتكبد خسائر جسيمة في السمعة المالية.

وتساءل: الآن كيف يمكننا الاستفادة من كل تلك التجارب في تجنب تكرار مثل هذه الأزمات مستقبلاً؟ ويحضرني في هذا المقام مقولة للفيلسوف الدنماركي، سورين كيركيجارد: "الحياة يجب فهمها بالرجوع للماضي، لكن يجب أن نعيشها بالتقدم للأمام". وبهذه الروح، استطاعالمجتمع التنظيمي العالمي، ومن خلال الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، وضع الحمايات المهمة للتخفيف من مخاطر أي أزمات مماثلة في المستقبل.

وكما قال: إذا كان النظام المصرفي في الكويت قد ظل بمنأى عن عواقب الأزمة المالية العالمية، إلا أنذلك لم يمنع بنك الكويت المركزي من مواصلة جهوده في تنقيح وتحديث التعليمات والضوابط الحالية، وإصدار مجموعة من القرارات والإجراءات الرقابية الجديدة التي تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

نظام رقابي قوي

وتابع: بداية، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض الخطوات التي اتخذها بنك الكويت المركزي على الجانب الرقابي، واستجابة البنوك الكويتية لتلك الإجراءات والخطوات الجديدة.

أولاً، لقد قمنا بتعزيز معيار كفاية رأس المال من خلال رفع النسبة الرقابية مع تحسين جودة رأس المال المطلوب. وكما جاء في تقرير الاستقرار

جانب من الحضور